B/CN.4/1993/L.3
15 February 1993
ARABIC

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والأربعون
البند ٣٧ من جدول الأعمال

حالة حقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا السابقة

الأردن^{*} ، أفغانستان^{*} ، البنغال^{*} ، الامارات العربية المتحدة^{*} ،
اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان^{*} ، البحرين^{*} ،
البوسنة والهرسك^{*} ، تركيا ، ملوفنيا ، السنغال ، السودان ،
الصومال^{*} ، عمان^{*} ، قطر^{*} ، الكويت^{*} ، ماليزيا ، المملكة العربية
السعودية^{*} ، اليمن : مشروع قرار

* وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجامعة
التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

اساءة معاملة واغتصاب النساء والاطفال في

أراضي يوغوسلافيا سابقاً

لأن لجنة حقوق الإنسان ،

وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وكل مكوّن حقوق الإنسان ذات الصلة ولا سيما اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، والقانون الإنساني الدولي ولا سيما اتفاقيات جنيف المؤرخة في ٢٤ آب / ١٩٤٩ وأغسطس ١٩٧٧ وبروتوكوليهما الإضافيين لعام ١٩٧٧ ، وقرار الجمعية العامة رقم ٣٠٧٤ (٢٨-٣٨) المؤرخ في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ،

ولاذ تروعها التقارير المتواترة المدعومة بالادلة عن حدوث اساءة معاملة واغتصاب النساء والاطفال على نطاق واسع ، ولا سيما استخدام قوات الصرب المنهجي لهم ضد النساء والاطفال المسلمين في جمهورية البوسنة والهرسك ،

واقتنياعاً منها بأن هاتين الممارستين الشائعتين تشكلان سلاحاً متعمداً للحرب يستخدم في تحقيق سياسة التطهير العرقي الصربية التي هي شكل من أشكال الإبادة الجماعية حسبما ورد في قرار الجمعية العامة رقم ١٢١/٤٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣ ،

ولاذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة التي كان مما ورد فيها إدانة ممارسة الاغتصاب الوحشية البشعة ،

١ - تدين بأقوى ألفاظ ممكنة الممارستين المقيمتين المتمثلتين في اساءة معاملة واغتصاب النساء والاطفال في أراضي يوغوسلافيا سابقاً ولا سيما استخدام القوات الصربية لهما كسلاح للحرب ضد النساء والاطفال المسلمين باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من سياسة التطهير العرقي في جمهورية البوسنة والهرسك ؛

٢ - تنشد كل الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة توفير كل ما يلزم من مساعدة للضحايا من أجل إعادة تأهيلهم جسدياً وعقلياً ؛

٣ - تحث كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ كل ما يلزم من تدابير ، وفقاً للمنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، بهدف وضع حد لهاتين الممارساتين الحقيرتين ؛

٤ - تطالب بأن تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرادى وجماعة ، وفقا للقانون الدولي ورعاة لاحكام اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ، بمحاكمة كل الأفراد المتورطين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في هذه الجرائم الشنيعة ،

٥ - ترجو من الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى أعضاء لجنة حقوق الإنسان في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ .